محاولة في إصلاح اللغة العربية المعاصرة
إستراتيجية لفصل قواعد الضبط الإعرابي عن قواعد النحو، واختزالها

صفوان عثمان عبد الرحيم

"لِمَ تأخذ بقول من قال: "ما ترك الأول للآخر شيئاً"، وتدع قول الآخر: "كم ترك الأول للآخر!"؟ وهل الدنيا إلا أزمان، ولكل زمان منها رجال؟ وهل العلوم بعد الأصول المحفوظة إلا خطرات الأفهام، ونتائج العقول؟ ومن قصر الآداب على زمان معلوم، ووقفها على وقت محدود؟ ولِمَ لا ينظر الآخر مثل ما نظر الأول؛ حتى يؤلّف مثل تأليفه، ويجمع مثل جمعه، ويرى في كل ذلك مثل رأيه"؟

من رسالة ابن فارس لأبي عمرو الكاتب

مقدِّمة:

الناظر إلى حال اللغة العربية مع أهلها اليوم، يجد أن الاهتمام بها يتزايد، والسعي لخدمتها يتضاعف، والتنبيه إلى وجوب ذلك يتكرر في كتابات كثيرة، ويتردد في أحاديث عديدة. ذلك أن الشكوى قد كثرت من تفشّي ضعف بالغ في الخطاب اللغوي المعاصر بشتّى ألوانه (تعليمي وإعلامي ووعظي وقانوني وسياسي و...). ضعف في الصحَّة اللغوية، والسلامة الإعرابية، والجمال البياني، والتحسين اللفظي والمعنوي، وتماسك التأليف. وقد أقلق الغيارى على اللغة العربية، ما يمكن أن يصل إليه حالها من مآلات، إن هم لم ينهضوا لدراسة الأسباب، وابتدار المعالجات. فانبروا يعقدون لذلك المؤتمرات والندوات العلمية، ويتحدَّثون في شأن الإصلاح. يتحدَّثون عن إخفاق المنهج المتَّبع في تعليم اللغة العربية – لا سيما النحو والصرف – في المدارس والجامعات على امتداد الوطن العربي، في تعليم الطلاب استعمال اللغة العربية؛ لأنه يقوم على تعليم النحو بوصفه مادة علمية، يتعلَّم الطلاب فيها تحليل أجزاء الجمل والتراكيب، وفلسفة بناء قواعدها، ولا يُعنى عناية كافية بتوظيف قواعد النحو والصرف في إنتاج نصوص وخطابات سليمة اللغة، متماسكة التأليف. وقدَّمت هذه المؤتمرات توصيات ومقترحات ممتازة على المستوى النظري. إلا أنها ظلَّت حبيسة الأضابير؛ لأنها تحتاج إلى قرارات إدارية، وإلى مؤلِّفين ومعدِّين يصوغونها في برامج تعليمية وتدريبية عملية تطبيقية.

وأكَّدت نتائج البحوث في معظم المؤتمرات والندوات أن عبء الإفساد يتحمَّله مرفقا الإعلام والتعليم، كما أكَّدت اقتراحات المعالجة أن الإصلاح يبدأ بهما كذلك. وأَمْرُ التأثير البالغ لوسائل الإعلام ومؤسسات التعليم، على لغة الناس – إفساداً وإصلاحاً – أمر معلوم لا نحتاج معه إلى عرض الشواهد.

وليست الشكوى حُبُساً على طرف الغيارى على صحَّة العربية، من شيوع الضعف في الضبط الإعرابي فحسب، ولكنها قائمة أيضاً في طرف المتَّهمين بالإفساد، من تطويل وتعقيد في دروس النحو والصرف والبلاغة، يحولان دون التعلُّم الجيد.

ولما وجدنا أن الجهود البحثية التي بُذلت في مجال تشخيص أسباب الفساد اللغوي، واقتراح الحلول، قد فاضت ولا تزال تترى، وأنها قد غلب عليها الطابع النظري؛ رأينا أن نصرف جهدنا البحثي إلى ترقية الدرس اللغوي، بأن نقترح له إستراتيجيّات قابلة للتَّطبيق؛ فإن في ذلك – بمشيئة الله – تيسيراً على إدارات الإعلام في مؤسساته المتعددة، وإدارات المرافق المختلفة التي يستعمل العاملون فيها اللغة العربية الفصحى – نطقاً وكتابة – في أداء أعمالهم، لتتمكن من تخطيط

برامج لغوية إصلاحية ناجعة، وإنجاز منتجات تعليمية وتدريبية في مهارات اللغة العربية، تحقق هدف إصلاح الكتابة، والنطق قراءة وارتجالاً.

وثمة برامج تعليمية وتدريبية توخَّت إصلاح الخطاب اللغوي المعاصر من جهة المآخذ النحوية فيه، لكنها لم تثمر إصلاحاً مشهوداً؛ وذلك لأنها سلكت في إعداد هذه البرامج منهجاً قائماً على تعليم دروس النحو كاملة لمتعلِّمين ومتدرِّبين، كان هدفهم ان يتعلَّموا الضبط الإعرابي فحسب. ونعلِّل اختيارنا البدء بمحاولة الإسهام في ترقية الدرس النحوي – ليصبح درساً يفرز تعلُّماً سريعاً ومتقناً وماتعاً – بأن أعلى أصوات الشكوى – على الدوام – تأتي من جهة النحو. وسنقصر بحثنا هذا على محاولة وضع إستراتيجية لتعليم الضبط الإعرابي لمستعملي الخطاب اللغوي الفصيح في إنجاز أعمالهم، مثل الإعلاميين، والكتّاب، والمعلمين والأساتذة، والمدربين، والمترافعين القانونيين، وغيرهم. ولئن قصرنا بحثنا هذا على وضع إستراتيجية لتعليم الضبط الإعرابي فحسب، في إطار ترقية درس النحو، فإننا نتطلَّع إلى سوانح أخرى لنجري أباحثاً أخرى لترقية دروس الصرف والبلاغة؛ حتى يكتمل إصلاح الخطاب اللغوي المعاصر وترقيته، فى جوانب اللغة، والجمال البياني، والتحسين اللفظي والمعنوي.

مشكلة البحث:

والمشكلة التي يناقشها بحثنا هذا على وجه الدِّقة، هي استلال قواعد الضبط الإعرابي المُعِينة على الكتابة والنطق السليمين إعرابياً، وعزلها عن غيرها من القواعد النحوية التي لا حاجة لها في نطق أو كتابة. عزلها عن دروس النحو ذات الطابع الفلسفي والمنطقي والتحليلي، وترك ذلك كله للدارس المتخصص في أقسام اللغة العربية في كليات الجامعة والمعاهد المتخصِّصة. ثم اختزال قواعد الضبط الإعرابي هذه، في ما يعين على الضبط الظاهر، وترك قواعد الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية؛ فالذي يريد أن يتحدَّث أو يكتب عربية سليمة الضبط، لا يعوقه في إنجاز ذلك، جَهله بتعليل أوجه الضبط، أو فلسفة التقعيد.

كما يحاول البحث الكشف عن أن برامج الإصلاح النحوي – لغير المتخصِّصين – عندما تنحصر في هذا القدر اليسير من قواعد الضبط الإعرابي – فوق ما تحدثه من سرعة التعلُّم – ستنزع من نفوس المتعلِّمين بواعث الضجر والنفور، لا سيما إذا ما التزم المعلِّمون والمدرِّبون التعليم وفق أساليب مستحدثة، وإستراتيجيات جديدة، تجعل جلسة التعلُّم جلسة ماتعة.

ونودُّ أن نبيِّن أن هذا البحث لا يقع في دائرة ما يسمّى (محاولات تيسير النحو)؛ فهو لا يمسُّ جوهر النحو بشيء من التعديل، وإنما يحاول اجتزاء قدرٍ من دروس النحو تعين على الكتابة والنطق السليمين إعرابياً، وفصلها عن غيرها من القواعد التي لا حاجة لها في الضبط الإعرابي،

أهمية البحث:

ويكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من جهة فكرته غير المسبوقة – في حدود علمنا – في تعليم قواعد الضبط الإعرابي مختزلة ومنفصلة عن بقية القواعد النحوية، للمتعلِّم الساعي إلى إجادة الضبط الإعرابي فحسب لكتابة ونطق سليمين.

وربما نجابه في بحثنا هذا بعض المزالق؛ "فالرأي السائد هو أن مناهج دراسة اللغة بلغت حدًّا من الضبط والموضوعية يكسبها صبغة علمية ويجنِّبها متاهات النزعات الذاتية والذوقية. وهذا الكلام لا يخلو من صحة إلى حدٍّ ما، إذا ما اقتصرت الدراسة على بعض جوانب اللغة كالأصوات والصيغ؛ فالمعطيات ملموسة تستوي في إدراكها العقول بلا تضارب ولا مفارقات في التأويل، بخلاف الإمر عندما يتعلق بالجانب النحوي الذي يتأثر بالوحدات المتماسكة والهياكل الملتبسة بأغراض المتكلِّم وحريته في اختيار ما يراه ضامناً للتبليغ على الوجه الذي يرضاه. ولذا كانت النظريات متشعِّبة في شأن الجانب النحوي. (عبد السلام المسدي. الأسلوبية والأسلوب. ص: ٩ – ١٠.).

منهج البحث:

وسينهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ليناقش أهمية النحو في وضوح دلالة الخطاب، ودعوات إصلاح النحو القديمة والحديثة، وأوجه المقاربة ومواضع المفارقة بين الدعوات السابقة ودعوة اختزال قواعد الضبط الإعرابي وعزلها عن القواعد النحوية للغة العربية، والإستراتيجية التي يقترحها البحث لعمليتي العزل والاختزال.

وسينتهى البحث – إن شاء الله – إلى نتائج واستخلاصات، نحسبها مفيدة

للمعنيين بتخطيط خرائط البرامج التعليمية والتدريبية. وتوصيات ودعوة إلى إجراء بحوث مماثلة في النحو نفسه وفي الصرف والبلاغة؛ حتى يستفيد من ذلك المتعلِّم المتعجّل الذي تنحصر أهدافه في التوظيف العملي لهذه العلوم في إنتاج خطاب لغوي متماسك.

أهداف البحث:

- محاولة معرفة الحدود التي يسهم بها النحو في بيان معني الكلام.
- محاولة معرفة الحدود التي يعين فيها النحو متعلِّميه على إجادة اللغة العربية.
- النظر في إمكانية تقسيم دروس النحو إلى مستويين: مستوى عام يقتصر على قواعد الضبط الإعرابي، ومستوى تخصُّصي يشمل النحو كله.
- النظر في وضع أسس سليمة لتحديد ما هو ضروري وكافٍ من دروس النحو العربي لإجادة الضبط الإعرابي السليم.
- النظر في وضع إستراتيجية لبناء منهج ومادة تعليمية لتعليم النحو في مستوى الضبط الإعرابي لغير المتخصِّصين.
- النظر في وضع مادة تدريبية في النحو، تعين مستعملي اللغة العربية الفصحى على الضبط الإعرابي السليم.

وسنجري بحثنا هذا متوخِّين إصابة أهدافه بمناقشة أسئلته، والإجابة عنها سؤالاً سؤالاً إجابات قاطعة وشافية قدر ما نستفرغ من وسع. ثم نثبت ما حصَّلناه من نتائج هذه المناقشة بعد الإجابة عن كل سؤال، ثم ننتقل إلى سؤال آخر، ونبحثه بالأسلوب نفسه، ونثبت النتائج. والغرض من ذلك أن تكون النتائج والاستخلاصات مقترنة بالمناقشة والاستدلالات بلا فصل بينها بموضوعات أخرى. وبعد الفراغ من مناقشة الأسئلة جميعها، نقدِّم مقترحنا بعزل قواعد الضبط الإعرابي واختزالها في ضوء النتائج المتحصَّلة. ثم نقدم مقترحات تتناول الأوجه التطبيقية للبحث للاستفادة منه في إنتاج برامج تعليمية وتدريبية.

أما الهيكل التنظيمي للبحث فسيكون على النحو التالي: سنقسِّم البحث إلى مباحث أربعة: ثلاثة منها نخصِّصها لمناقشة أسئلة البحث، ورابعها نطرح فيه مقترحنا بعزل قواعد الضبط الإعرابي واختزالها. وسيكون المبحث الأول بعنوان: (العلاقة بين الإعراب والمعنى)، وسيشتمل على عدد من العناوين الجانبية تمثِّل قضايا فرعية في إطار عنوان المبحث نفسه. وسيكون المبحث الثاني بعنوان: (الدعوة إلى إصلاح النحو وتيسيره) وسيشتمل هو كذلك على عدد من العناوين الجانبية. والمبحث الثالث سيكون عنوانه: (النحو واتقان مهارات اللغة العربية)، وسيشتمل – مثل المبحثين اللذين سبقاه – على عناوين جانبية نناقش فيها قضايا فرعية في إطار موضوع المبحث. أما المبحث الأخير فيتضمَّن مقترح البحث الأساسي، وهو عزل قواعد الضبط الإعرابي واختزالها، ويتضمَّن عدداً من مقترحات التطبيق العملي لنتائج البحث. ثم نكتب خاتمة البحث.

أسئلة البحث:

السؤال الأول: إلى إي حدٍّ يسهم النحو في بيان معاني الكلام، وتوضيح دلالاته؟

السؤال الثاني: ما الهدف من تعليم النحو، وتعلُّمه؟

السؤال الثالث: هل يعني الإلمام الجيد بعلم النحو إجادة مهارات اللغة العربية؟

السؤال الرابع: ماذا يكفي من قواعد النحو لمتعلِّم يريد أن يكتب ويتكلَّم لغة مضبوطة إعرابياً فحسب؟

المبحث الأول
علاقة الإعراب بالمعنى

لعلَّ فهماً شائعاً وغالباً، هو أهم ما يدفع المهتمِّين بإصلاح العربية الفصحى المعاصرة للحرص على أن يتحلَّى الخطاب بالضبط الإعرابي السليم؛ ذلك أن هذا الضبط هو ما يحدد معنى الجمل، ودلالات الكلام. غير أن علاقة الإعراب بالمعنى، بل النحو بالمعنى ظلت موضع مقولات متباينة، في دراسات النحو قديمها وحديثها. وقد كشفت المناهج والنماذج اللسانية الحديثة – بعد انفجارها التنظيري في النصف الثاني من القرن العشرين – اسهامات كبيرة للنحو في بيان معاني النصوص والخطابات لم تكن موضع ملاحظة فيما سلف من دراسات لغوية، غير شذرات نادرة في مقولات بعض البلاغيين، مثل نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

وتتضمَّن كثير من تعريفات مصطلحي النحو والإعراب إشارات إلى علاقتهما بمعنى الكلام. ونتناول في ما يلي هذه التعريفات، تناولاً يعيننا على استجلاء هذه العلاقة.

النحو لغة:

جاء في القاموس المحيط: النَّحْو: الطَّريقُ، والجِهةُ، نَحاهُ يَنْحُوهُ ويَنْحاهُ: قَصَدَه.

وفي مقاييس اللغة: النون والحاء والواو كلمةٌ تدلُّ على قصد. ونحوْتُ نَحْوَه. ولذلك سمِّي نَحْوُ الكلام، لأنه يَقصِد أصول الكلام فيتكلمُ على حَسَب ما كانت العرب تتكلَّم به.

وجاء في لسان العرب: والنَّحْوُ: القَصدُ والطَّرِيقُ، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نَحاه يَنْحُوه ويَنْحاه نَحْواً وانْتَحاه، ونَحْوُ العربية منه.

وفي المعجم الوسيط: النحو القصد. يقال: نحوت نحوه: قصدت قصده. وهو الجهة والطريق والمثل والقدر والنوع. وهو علم يُعرف به أحوال آخر الكلام إعراباً وبناء.

وتتفق المعاجم الأربعة على أن النحو هو القصد والجهة، وثلاثة منها تذكر أن علم النحو مأخوذ من هذا المعنى.

ويزيد المعجم الوسيط المعنى الاصطلاحي للنحو.

النحو اصطلاحا ومفهوماً:

تداخلَت حدود مصطلحي النحو والإعراب تداخلاً شديداً، صعب معه الفصل بينهما في كثير من تعريفاتهما؛ "فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سمّاه بعضهم علم الإعراب". (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١). ويقول في حاشية الصفحة "انظر كتاب الحدود في النحو للفاكهي، وحاشية الصبان على الأشموني عند تعريف النحو، ومقدمة المفصَّل". (إحياء النحو، ص: ١). وبالنظر إلى الكتب الثلاثة هذه نلحظ أنها ليست من مؤلفات المتقدِّمين؛ فأقدمها (المفصَّل) للزمخشري: (ت.٥٣٨هـ)، والآخران هما: (حاشية الصبان على الأشموني) للصبّان (ت.١٢٠٦هـ)، و(الحدود في النحو) للفاكهي (ت.٩٧٢هـ). و"يُعرف انفراط المذهب البغدادي على سبيل التقريب، أنه كان بعد منتصف القرن الرابع الهجري، ... ويرى العلماء على حسب الاصطلاح المتواطأ عليه بينهم، أن انفراط عقد المذهب البغداي يُعَدُّ حدًّا فاصلاً بين المتقدِّمين والمتأخِّرين". (محمد الطنطاوي. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ص: ١٩١). ويعني هذا أن قصر النحو على الإعراب مفهوم جاء به المتأخِّرون لا المتقدِّمون.

كما يُعضِّد ما ذهبنا إليه، ما ذكره محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (النحو والدلالة): "ليست غاية النحو هي معرفة الصواب من الخطا بضبط أواخر الكلم فحسب، وإن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخِّرين هم الذين يجعلون غاية النحو، هي تمييز صحيح الكلام من فاسده". (محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص: ٢٥).

وابن جني (ت.٣٩٢هـ) الذي يُعَدُّ تعريفه للنحو واحداً من أقدم التعريفات الجيدة، لم يقصر النحو على الإعراب، ولم يخلط بينهما؛ بل خرج به إلى مفهوم أشمل، بأن زاد عليه عدة معانٍ نحوية لا ترتبط معرفتها بضبط أواخر الكلمات. يقول ابن جني: "النحو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكثير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها" (ابن جني، الخصائص، ص: ١٦). ويتَّضح ذلك في قوله (من إعراب وغيره). ثم إنه فسَّر (غيره) هذه حين قال: (كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكثير، والإضافة، والنسب، والتركيب)، ويُقصد بهذه الأحوال كلها معانٍ لا يتوقَّف فهمها على ضبط أواخر الكلمات، وإن كان أكثرها يدخل في علم الصرف لا النحو، ولم يكن معظم النحاة يومئذ يفصلون بين العلمين. وفوق ذلك فقد ألحق ابن جني بتعريفه التعليل الذي شاع عن أصل التفكير في نشأة النحو: (ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها).

ويرى إبراهيم مصطفى أن غاية النحو ليست هي بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، وإنما النحو هو قوانين مستقرة في نفوس المتكلمين تعينهم على تأليف الكلام. "والقوانين التي تمثِّل هذا النظام وتحدِّده تستقرُّ في نفوس المتكلِّمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشفت ووُضعت ودُوِّنت فهي علم النحو". (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. ص: ١٧). ونفهم من هذا الكلام، أن المعاني التي يؤديها المتكلِّمون في ما يؤلِّفونه من كلام، إنما تخرج وفق قوانين وضوابط مستقرَّة في نفوسهم وملكاتهم، وهي ما يُسمّى النحو. أي أن النحو هو النموذج الفكري االعميق القادر على رصف الكلمات والجمل لصنع الكلام.

وليس بعيداً عن هذا ما سمّاه نعوم تشومسكي: (البنية الذهنية العميقة) في مقابل البنية السطحية، في نظريته (النحو التحويلي)؛ و"يفترض النموذج الذهني لتشومسكي، أن الإنسان يولد بملكة لغوية فطرية. غريزة عامة يجري تخصيصها

لمطالب البيئة اللغوية التي ينشأ فيها الطفل". (نبيل علي ونادية حجازي. الفجوة الرقمية. ص: ٣٢٨). وسنتحدث عن النحو التحويلي حديثاً أوسع عندما نتناول النحو في اللسانيات الحديثة.

الإعراب لغة:

جاء في لسان العرب: "وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ؛ يُقال: أَعْرَبَ عنه لسانُه وعَرَّب أي أبان وأفصح .وأعرب عن الرجل: بيَّنَ عنه .وعَرَّبَ عنه: تكلَّم بحُجَّته .وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة: الصواب يُعْرِبُ عنها ، بالتخفيف . والإعراب الذي هو النحو: إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وإنما سمي الإعراب إعراباً ، لتبيينه وإيضاحه. (ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص: ٥٨٨)

وفي مقاييس اللغة: "أَعرب الرَّجُل عن نفسه، إذا بيَّنَ وأوضح. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "الثَّيِّبُ يُعرب عنها لسانُها ..." وإعراب الكلام أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجُّب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم". (ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٤، ص: ٣٠٠). وفي المعجم الوسيط: "أعرب فلان كان فصيحاً في العربية، وإن لم يكن من العرب. وأعرب الكلام بيَّنه". (مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، ص: ٥٩١). اتَّفقت المعاجم على أن معنى الإعراب، هو: الإفصاح والإبانة.

الإعراب اصطلاحاً ومفهوماً:

حدَّ ابن جني (ت.٣٩٢هـ) الإعراب فقال: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً (نوعاً) واحداً لاستبهم أحدهما من الآخر". (ابن جني، الخصائص، ص: ١٦). وقال ابن فارس (ت.٣٩٥هـ): "فأما الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلِّمين. وذلك لو أن قائلاً قال: (ما أحسنْ زيدٌ) غير معرب، أو قال: (ضرب عمرٌ زيدٌ) غير معرب، لم يُوقف على مراده. فإذا قال: (ما أحسنَ زيداً) أو (ما أحسنُ زيد) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده". (ابن فارس، الصاحبي، ص: ١٩٧). وعرَّفه الكيشي (٦٩٥هـ) فقال: "اختلاف أواخر الكلمات باختلاف العامل". (الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص: ١٦). وعرف مجمع اللغة العربية القاهري الإعراب فقال: "تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجر وجزم، على ما هو مبين في قواعد النحو". (مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، ص: ٥٩١).

ونلاحظ اتفاقاً في تعريفي ابن جني وابن فارس على أن الإعراب هو ضبط أواخر الكلمات بالحركات الثلاث والسكون، وأن خطأ الإعراب قد يقود إلى خلط المعاني، وإبلاغ السامع أو القارئ فهماً لم يكن من مقاصد المتحدِّث أو الكاتب.

وجاء في معجم الكلِّيّات: "والإعراب اصطلاحا على القول بأنه لفظي: هو أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته. وعلى القول بأنه معنوي هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديراً، وعليه كثير من المتأخرين". (أبو البقاء الكفوي. الكلِّيّات. ص: ١٤٣). وفي هذا التعريف إشارة مهمة، هي أن للإعراب – كما يراه بعضهم – أثراً لفظيًّا، أو أثراً معونيًّا كما يرى آخرون.

الإعراب والمعنى

ونستطيع أن نستخلص مما استعرضنا من تعريفات وأقوال، أن أكثر الآراء تتحدَّث عن أن للإعراب إسهاماً في إبانة معاني الكلام الابتدائية، التي تُفهم من الوظائف النحوية في التراكيب، من مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة، ونحو ذلك.

وثمة رأي آخر عن علاقة الإعراب بالمعنى يمثِّله ما قال ابن الاثير: "موضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبهما يُسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية. وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وتلك دلالة خاصة ... فإذا نظرنا إلى أقسامه المدوَّنة (يريد النحو) وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني". (ابن الأثير. المثل السائر، ص: ٤١).

ولم ينكر علاقةَ الإعراب بالمعنى، وينفيها بالكلِّية من النحاة المتقدِّمين غيرُ قطرب تلميذ سيبويه؛ إذ يقول: "لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متَّفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني؛ فمما اتفق إعرابه واختلف معناه، قولك: (إن

زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك)، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما زيد قائماً، وما زيد قائمٌ).." . (الزجاجي. الإيضاح، ص: ٧٠ – ٧١).

أما من المحدثين فقد أنكر صلة الإعراب بالمعنى بعض المستشرقين، مثل: فتشتاين. كما أنكره بعض من تأثَّروا بهم من العرب الذين اتصلوا بالدراسات اللغوية الأوروبية الحديثة؛ مثل إبراهيم أنيس "ليست حركات الإعراب – في رايي – عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظنُّ النحاة ...، أما الذي يحدِّد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب، فمرجعه أمران: أولهما نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملاباسات". (إبراهيم أنيس. من أسرار العربية. ص: ٢٤٢ – ٢٤٣).

ظواهر لغوية أخرى تسهم في بيان المعنى والدلالة:

وتسهم في بيان المعاني والدلالات في النصوص والخطابات إلى جانب النحو، ظواهر صوتية؛ كالتنغيم والفواصل الصوتية والوقفات المتناغمة والسكتات المتقاربة والمتباعدة والاستراحات القليلة والكثيرة وأنماط نغمات الصوت ارتفاعاً وانخفاضاً ، وتمديداً وتخفيفاً، والنبر والتوقيع. (محمد بشير. السياق التنغيمي ودوره في تحديد دلالات الأصوات المكتوبة. ص: ١٢٥). وظواهر صرفية، مثل: زيادة الفعل الثلاثي ومشتقّاته التي تفرز معاني ذات تأثير بالغ في توجيه الدلالة، مثل معنى الطلب في: (استفعل)، ومعنى المشاركة في (فاعل)، وغيرها من الزيادات. وظواهر بلاغية كثيرة الورود في الكلام من تعظيم وتحقير وحثٍّ وتحضيض وزجر وتقريع، ونحو ذلك. ومن ذلك أيضاً المصطلحات، والتعبيرات الاصطلاحية. هذا فضلاً عن نظريات ونماذج لغوية ظهرت في أوروبا منبثقة من الدرس اللساني الحديث، تتيح فهماً جديداً، وأدوات تحليل دقيق لعمليات إنتاج الكلام وفهمه. ومن ذلك السياق، وتحليل الخطاب، ونظريات القراءة والتلقّي، والتداولية. و"يُنظر للتداولية غالباً على انها دراسة استعمال اللغة في سياق معين، ويميل علماء اللغة أحياناً إلى مباينة التداولية مع علم الدلالة الذي بدوره يدرس معنى الجملة، وهذا – ببساطة – يعني ان التداولية تختص بتقصِّي كيفية تفاعل البنى والمكونات اللغوية مع عوامل السياق لغرض تفسير اللفظ ومساعدة السامع على ردم الهوة التي تحصل أحياناً بين المعنى الحرفي للجملة والمعنى الذي قصده المتكلم". (جورج، يول. التداولية، ص:١٣)

نظريات نحوية مستحدثة:

لقد تطوَّرت اللسانيات الحديثة تطوُّراً كبيراً، ولا تزال فروعها، وأساليب دراستها تتسع. واللسانيات الحديثة مناهجها غربية تُبحث بها اللغات الأوروبية، وكلُّ لغات العالم الأخرى. ويجتهد بعض الباحثين من أساتذة اللغة العربية الذين أتيح لهم التعرُّف إلى علم اللغة الحديث في إعادة دراسة العلوم العربية وفق هذه المناهج العالمية. غير أن بعض أساتذة آخرين ينكرون عليهم هذا بحجة أن اللغة العربية لغة مختلفة، ولها خصائص لا توجد في اللغات الأخرى؛ وهو ما يعني أن إخضاعها لمثل هذه المناهج فيه تعسُّف يفرز نتائج باطلة. ولكن الباحثين في اللغة العربية في ضوء مناهج علم اللغة الحديث يفنِّدون هذه الحجج. "فليست العربية – كما يدعَّي بعض اللغويين العرب – لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثم لا يمكن وصفها اعتماداً على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها (لغة) تنتمي إلى جملة اللغات الطبيعية، وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات". (عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية)

النحو التحويلي:

ومن النظريات النحوية الحديثة المهمة، نظرية النحو التحويلي التي ظهرت على يد اللغوي الشهير نعوم تشومسكي في سنة ١٩٥٧م، عندما نشر كتابه المشهور: (التراكيب النحوية). والنظرية تفترض أن البنية اللغوية ثنائية التكوين؛ أي أنها تتكون من بنيتين إحداهما بنية ذهنية عميقة حاوية لجميع العناصر اللغوية، تتحول إلى بنية سطحية منطوقة.

وقد أجرى محمد على الخولي في سنة ١٩٨١م بحثاً بعنوان: (قواعد تحويلية للغة العربية) حاول أن يطبِّق فيه (نظرية النحو التحويلي) على النحو العربي. وكانت هذه التجربة – كما وصفها صاحبها – هي التجربة الأولى فيما يخصُّ معالجة النحو وفق مناهج ونظريات غربية. وبعد

تطبيق النظرية ومعادلاتها على اللغة العربية توصَّل الباحث إلى نتائج، نراها محدودة الفائدة عموماً، ومنعدمة الفائدة تماماً فيما يخصُّ أهداف بحثنا هذا. ويتَّضح ذلك في تحفُّظ واحد من جملة تحفُّظات ختم بها الباحث دراسته، وهو قوله: "القواعد التحويلية ليست نموذجاً لمتكلِّم أو كاتب. فعندما نقول أو نكتب جملة لا نمرِّرها عبر القوانين الأساسية ثم المفرداتية ثم التحويلية ثم المورفيمية الصوتية. إن القواعد التحويلية هي أساساً قواعد علمية تحليلية وظيفتها كشف العلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية، ثم تنظيم هذه العلاقات بصورة منهجية ثابتة واضحة". (محمد على الخولي. قواعد تحويلية للغة العربية، ص: ٢١٨ – ٢١٩). فقوله: (القواعد التحويلية ليست نموذجاً لمتكلِّم أو كاتب) يخرج عمله هذا عن دائرة إفادة بحثنا الذي هو معنيٌّ بأن يفرز نموذجاً للمتكلِّم والكاتب. وقوله (القواعد التحويلية هي أساساً قواعد علمية تحليلية) أيضاً يخرج عمله عن دائرة إفادة بحثنا الذي هو معنيٌّ بالقواعد العملية التطبيقية، لا العلمية التحليلية.

النحو الوظيفي:

سنعرِّف في ما يلي بمفهوم النحو الوظيفي بوصفه منحى لسانياً حديثاً لم يكن معلوماً في دراسات النحو التقليدية، ونعرض مثالاً على تأثيره في المعنى؛ "فالمبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي هي:

١- وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية، هي وظيفة التواصل.

٢- موضوع الدرس اللساني، هو وصف القدرة التواصلية للمتكلِّم – المخاطب.

٣- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة نظر تداولية.

٤- يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية: (أ) الكفاية النفسية. (ب) الكفاية التداولية (ج) الكفاية النمطية.

٥- تعتبر الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية – بحسب النحو الوظيفي – مفاهيم أولى؛ بمعنى أنها ليست مشتقَّة من بنيات مركَّبية معينة". (أحمد المتوكِّل. الوظائف التداولية في اللغة العربية. ص: ١١).

ولعل المثال التالي يوضِّح الفرق بين تعليم النحو وظيفياً، وتعليميه بنيويًّا. "ولمزيد من التوضيح سأقارن بين معلِّم يدرِّس (لن) لغير غاية وظيفية، وآخر يدرِّسها لغاية وظيفية. الأول يهتم بـ (لن) بوصفها أداة نصب، والثاني يهتم بـ (لن) بوصفها أداة نفي (وإن كان لا يهمل أنها تنصب). الأول يهتم بإعرابها وإعراب الفعل المضارع بعدها، والثاني يهتم بتركيب الجملة في اسلوب النفي الذي تستعمل فيه (لن). ولهذا يتخرَّج على أيدي أمثال المعلم الأول، طلاب يصلون إلى الجامعة وهم يخطئون في تركيب النفي في المستقبل، فيقولون: (سوف لا أفعل كذا)، (أو سوف لن أفعل كذا)، بدلاً من (لن أفعل كذا). والمعلِّم الثاني يشرح للتلاميذ استعمال الإيجاب والنفي في الحالات المختلفة. ويعدُّ لهم التدريبات المناسبة التي تؤدِّي إلى إتقان هذين الأسلوبين حتى إذا جاء إلى نفي الفعل المضارع أشار إلى أننا ننفي الفعل الدال على الحاضر بالأداة (لا)، والفعل الدال على المستقبل بالأداة (لن)". (داود عبده. نحو تعليم اللغة العربية وظيفيًّا. ص: ١١ – ١٢).

نحو النصّ:

نشأت دراسة تحليل النصِّ في إطار الدراسات اللسانية الصرفة التي تعنى بالبنية اللغوية ولا تتعداها بحسب الصرامة التى افترضها دي سوسير، وأكّدها بعد ذلك في أمريكا بلومفيلد، بضرورة ابتعاد الدرس اللساني عن الاهتمام بالمعنى الذي تدخل في تحديده علوم أخرى اجتماعية ونفسية وآنثروبولوجية.

ولما كان المعنى مكوِّناً أساسياً من مكونات الخطاب، يخرج به من إطار القدرة اللغوية إلى إطار الإقناع والتاثير وتغيير السلوك، فإن الدرس اللساني بضوابطه هذه لم يعد صالحاً لتحليله. غير أن الخطاب – في الوقت نفسه – له بنية لغوية لا بد من دراستها لسانياً؛ ولذا فقد اضطر الدارسون إلى أن يبتدعوا ما عرف بـ (لسانيات النصِّ) أو (لسانيات الخطاب) التي توفِّر مرونة لاستيعاب خصائصه الدلالية والتداولية والسياقية. و"للخطاب الطبيعي خصائص وظيفية تداولية ودلالية، وخصائص صورية صرفية – تركيبية وفنولوجية تتعالق فيما بينها على أساس تبعية الخصائص الثانية للخصائص الأولى". (أحمد المتوكل. الخطاب وخصائص اللغة العربية. ص: ١١).

ونحو النصِّ – الذي نحن بصدده – هو جزء من لسانيات الخطاب، ويمثِّل

مقاربة من بين مقاربات أخرى تستعملها لسانيات النصّ لتحليله. "والمقصود بأنحاء النصوص تلك الأنحاء التي تجاوزت البنيوية اللسانية، والتوليدية التحويلية؛ لكونها توقَّفت عند الجملة ولم تتخطّاها إلى النصوص والخطابات. وترتبط هذه المقاربة بالهولندي فان دايك". (جميل حمداوي. محاضرات في لسانيات النصّ. ص: ٣٣).

ومن أكثر مقولات علم النصّ التصاقاً بنحو النصّ، مقولة (اتّساق النص أو تماسكه). و"الاتساق هو ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/ خطاب ما، ويُهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته. ومن أجل وصف اتساق الخطاب / النص، يسلك المحلل - الواصف طريقة خطية، متدرجا من بداية الخطاب (الجملة الثانية منه غالبا) حتى نهايته، راصدا الضمائر والإشارات المحيلة، إحالة قبلية أو بعدية، مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف، والاستبدال، والحذف، والمقارنة، والاستدراك وهلم جرا. كل ذلك من أجل البرهنة على أن النص/ الخطاب (المعطى اللغوي بصفة عامة) يشكّل كلًّا متآخذاً". (محمد خطابي. لسانيات النصّ. ص: ٥).

ويوفّر النحو علاقات بين الجمل تضمن التماسك والاتّساق في النصّ؛ "فالعلاقات بين الجمل ترصد بتعابير وتراكيب صنفها هاليداي ورقية حسن في خمس أسر علاقية كبرى، وهي: علاقات الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، والتماسك المعجمي. ... وعليه، يبنى النص - لسانيا- بواسطة مجموعة من الروابط اللغوية التركيبية، انطلاقا من الجملة الثانية حتى آخر جملة في النص. ومن ثم، تحوي هذه الروابط الضمائر المتصلة والمنفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وحروف العطف، وأدوات الشرط". (جميل حمداوي. محاضرات في لسانيات الخطاب. ص: ٦٨).

وهكذا فإن نحو النصّ يسهم في بناء تماسكه بنصيب ليس يسيراً؛ وهو بذلك يسهم في بيان معانيه ودلالاته. وهذا أمر لم يُلتفت إليه إلا قريباً بعد نشأة لسانيات النصّ. ولذلك ينبغي أن يضاف إلى الإعراب ليشكّلا معاً النصيب الذي يسهم به النحو في بيان المعنى.

ونستطيع بعد هذا أن نجيب عن السؤال الأول:

إلى إي حدٍّ يسهم النحو في بيان معاني الكلام، وتوضيح دلالاته؟

يسهم الضبط الإعرابي في بيان دلالات الكلام بالمعاني المستفادة من الوظائف النحوية، وما يعتريها من تغيُّر الترتيب بالتقديم والتأخير، وهذا في إطار نحو الجملة. أما في إطار نحو النصّ فيسهم النحو في اتّساق النصّ، وتماسكه بظواهر التعليق والإحالة والاستبدال والحذف والوصل عبر أدوات نحوية غير الضبط الإعرابي. وللإعراب – برأينا – دور آخر لا مجال للاستطراد في شرحه في هذا الموضع؛ إذ إنه خارج دائرة الحديث عن المعاني، وإنما هو دور تطريزي نذكره من باب تعداد فضائل الإعراب. ذلك هو دوره في موسيقى الكلام المنطوق، حين يلتزم المتكلم نطق علامات الإعراب داخل الجملة، ويتجنَّب التسكين الذي يكسر موسيقى اللغة المنطوقة. لأن عذوبة الإيقاع الموسيقي في الفواصل، وتوازيها، وتساويها، وتنغيمها، وتسجيعها، إنما يلعب فيه الضبط الإعرابي دوراً كبيراً.

المبحث الثاني
الدعوة إلى إصلاح النحو وتيسيره

قد يظن غير المشتغلين بالنحو أن الضيق بتعلُّمه وبمناهجه، والدعوة إلى تيسيره أو تجديده أو إصلاحه، دعوة متأخِّرة نشأت بعدما فسدت سليقة الناس في استعمال اللغة، وبعدوا عن منابعها الصافية، وتأثر لسانهم بألسنة شعوب أخرى مع كثرة التداخل والاختلاط. ولكن الأمر غير ذلك؛ فقد شكا طلاب النحو من صعوبته وتعقُّده وكثرة مسائله منذ أيامه الأولى. يقول أحمد مختار عمر: "شاب النحو العربي منذ نشأته شوائب، وارتفعت شكوى المتعلِّمين من صعوبته وتعقُّده" (أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: ١٤٦). ومع ظهور هذه الشكوى، ظهرت دعوات لتيسيره، وظلت مستمرَّة إلى يومنا هذا، واستعملت فيها مصطلحات كثيرة لا تختلف دلالاتها اختلافاً جوهريًّا. ومنها الاختصار والتيسير والإحياء والإصلاح والتجديد والتبسيط. وأُلِّفت كتب كثيرة بعناوين اشتملت على مصطلح واحد أو أكثر من هذه المصلحات. ونوضِّح فيما يلي مفهومين واسعين تلتقي عندهما معظم هذه المصطلحات، هما: مفهوما الإصلاح والتيسير.

مفهوم الإصلاح:

لعلنا نلحظ أن دعوة الإصلاح قد

بدأت من الأندلس، وإن لم يسمِّها أصحابها دعوة إلى الإصلاح، بل سمُّوها دعوة إلى التيسير. ونرى أنها دعوة للإصلاح لأنها هدفت إلى ردِّ النحاة عما سدروا فيه من التنظير واستجلاب مناهج الفلاسفة، وأدوات المتكلِّمين للنحو. و"يمكن القول: إن ابن حزم قد دشَّن، أو على الأقل بشَّر برؤية جديدة إلى النحو. لقد كان الدرس النحوي قد تجاوز في عهده الناحية التطبيقية لينساق مع تأملات واجتهادات تقع على مستوى من النظر يتجاوز ما هو ضروري في علم عرّفه أصحابه بأنه (انتحاء سمت العرب في الكلام). لقد تأثر الدرس النحوي بمناقشات المتكلِّمين وأبحاث الأصوليين فمال بدوره إلى التنظير والتأصيل والتفريع، فاختلطت فيه الناحية العملية بالناحية النظرية، وغدت "فلسفة النحو" جزءاً من النحو. وهكذا تركز النقاش النظري في الدرس النحوي على القياس والتعليل ونظرية العامل، وهي موضوعات أقرب إلى ما يمكن وصفها بـ "فلسفة النحو" منها بعلم النحو". (محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مقالة pdf). والدعوة إلي ترك الاشتغال بفلسفة النحو إلى الاشتغال بعلم النحو إنما هي دعوة تطال مناهجه وأهدافه ومسائله، وهي بهذا دعوة موجَّهة للنحاة المنظِّرين. وهذا عين ما نريده بمفهوم الإصلاح. وهو يتميز بهذا الوصف عن مفهوم التيسير الذي نحسب أنه موجَّه إلى معدِّي كتب النحو التعليمي؛ ليتخفَّفوا من التطويل وحشو الكتب بما لا ينفع في تصحيح نطق أو كتابة.

وعبرَّ ابن حزم عن رأيه في علم النحو في رسالته (مراتب العلوم)، قائلاً: "وأقل ما يجزئ من النحو، كتاب (الواضح) للزبيدي، أو ما نحا نحوه (كالموجز) لابن السراج، وما أشبه هذه الأوضاع الحقيقية، وأما التعمُّق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنما هي تكاذيب، فما وجه الشغل بما هذه صفته؟ وأما الغرض من هذا العلم فهي المخاطبة، وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط. فمن يزيد عن هذا العلم إلى إحكام كتاب سيبويه فحسن، إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل؛ لأنه لا منفعة للتزيُّد على المقدار الذي ذكرناه إلا لمن أراد أن يجعله معاشاً، فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم على كل حال". (ابن حزم، رسالة مراتب العلوم، ص: ٦٦ – ٦٧). ولم يكن رأيه هذا رأياً مزاجيًّا، أو انطباعيًّاً سريعاً، بل كان عن نظر وفحص، وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني: "ولم يرسل القول إرسالاً فعل الكسالى يسوِّغون به تقاعسهم عن العلم أو عجزهم، لا، إنه درسه في مطوَّلاته ومختصراته دراسة قاصٍ لم يترك بيِّنة في الدعوة إلا فحصها، ثم انتهى إلى ما قال". (سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص: ٤٤).

وهكذا فقد كان ابن حزم أول من نادى من أهل الأندلس بإصلاح النحو، بأن يُقتصر منه على ما تُقوَّم به الألسن والأقلام في الخطابة والكتابة. وسفَّه الاشتغال بالتعمُّق فيه، إلا أن يكون طريقاً للتكسُّب. وهاجم في لغة حادة وألفاظ شديدة العلل النحوية. وبهذا يكون سابقاً لابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) الذي اشتهر بمهاجمة العلل النحوية ونظرية العامل، ومقولات نحوية أخرى. غير أن ابن حزم قد بثَّ آراءه هذه في بعض كتبه ولم يفرد لها مؤلَّفاً بعينه كما فعل ابن مضاء؛ إذ ألَّف فيها كتاباً سمّاه (الردُّ على النحاة)، ولعل هذا كان سبب اشتهاره بالثورة على النحاة أكثر من ابن حزم.

وقد توجَّه ابن مضاء بنقد حادٍّ لنحاة المشرق وهاجم مناهجهم وتنظيرهم في النحو – لا سيما نظرية العامل، وفكرة العلل الثواني والثوالث – وألَّف كتاباً هدف به إلى إصلاح النحو وتيسيره في آنٍ معاً بعد تخليصه مما قال عنه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه". (ابن مضاء القرطبي، الردُّ على النحاة، ص: ٧٦). وهذه دعوة إلى الإصلاح كما نراها؛ لأنها انتقدت النحاة، وبيَّنت وجه الخطأ فيما أخطؤوا فيه، وبيَّنت بَعْدُ وجه إصلاحه. ومن زاوية أخرى فقد حصر ابن مضاء الهدف من تعلُّم النحو في تقويم النطق، كما جاء في كلمته الجامعة: "ومما ينبغي أن يُحذَف من النحو، الاختلافُ فيما لا يفيد نطقاً". (ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: ١٤١). وقد قال ابن حزم شيئاً مثل هذا: "أما الغرض من هذا العلم فهي المخاطبة" (سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص: ٤٤). وقال أيضاً عن مسائل المبرِّد: "هذه المسائل لا ترد على أحد أبداً في كتاب، ولا في كلام".؛ وهذا كله يعني أن الهدف من تعليم النحو هو تمهير طالبه في إحسان ضبط الكلام والكتابة.

وثمة كتاب آخر في الدعوة إلى إصلاح النحو بعنوان: (الضروري في صناعة النحو) لابن رشد (٥٩٥هـ)، عُثر

على مخطوطته حديثاً في موريتانيا، على يد سيدي ولد مناه الباحث في جامعة نواكشوط. وبيّن ابن رشد هدفه من تأليف الكتاب في مقدمته؛ إذ قال: "والغرض في هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلَّم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرّى من ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي، وأسهل تعليماً، وأشد تحصيلاً للمعاني". (الضروري في صناعة النحو، ص: ٩٧). وابن رشد وابن مضاء متعاصران (٥٩٥ و٥٩٢هـ)، وهو ما يعني أن كتابي (الضروري في صناعة النحو) و(الرد على النحاة) قد أُلِّفا في فترة تاريخية واحدة في أيام دولة الموحِّدين. ومنهجا الرجلين مختلفان في استهداف إصلاح النحو. ذلك أن ابن رشد هدف إلى إعادة ترتيب النحو على منهج صناعي كما سمّاه؛ أي (علمي منطقي منظَّم)، وهو يريد بذلك تغييراً يدخله على بنية علم النحو المعلومة. وأما ابن مضاء إنما هدف إلى إصلاح النحو في إطار بنيته الثابتة في مصنَّفاته مطوَّلة ومختصرة. يقول الجابري: "الكتابان، كتاب ابن مضاء وكتاب ابن رشد، تجمع بينهما الغاية وهي تيسير النحو العربي، ولكن تفرق بينهما الطريقة والمرجعية. ابن مضاء يتحرك داخل بنية النحو العربي، كما كانت منذ سيبويه، مع (إسقاط كل ما لا يفيد نطقا)، الشيء الذي يربطه بظاهرية ابن حزم. أما ابن رشد فيريد أن يعيد بناء النحو العربي وفق الترتيب) الذي هو مشترك لجميع الألسنة). (محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مقالة pdf).

لعلَّ هذه كانت أقوى الدعوات التي صدرت لإصلاح النحو في القرنين الخامس والسادس الهجريين.

أما في العصر الحديث فقد ارتفعت الأصوات المطالبة بتيسير النحو – لا سيما بعد أن حقق شوقي ضيف كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) – وكان أول كتاب ذا تأثير بالغ في أوساط المشتغلين بالبحث في اللغة العربية، وفي مجمع اللغة العربية في القاهرة، هو كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى عضو المجمع. وقوبل الكتاب بوجهتي نظر متضادتين كما توقَّع له الدكتور طه حسين الذي قدَّمه: "هذا كتاب سيراه الناس جديداً، وما أحسب أنهم سيتلقونه بما تعودوا أن يتلقوا به الكتب من الدعة والهدوء، وما أحسبني أخطئ إن قدَّرت أن الناس سيدهشون له، وأن كثيراً منهم سيضيقون به، وقد يتجاوزون الضيق إلى الخصومة العنيفة والإنكار الشديد". (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ٧)

أما غرض إبراهيم مصطفى من تأليف الكتاب فقد أورده في كلمة في مقدمته؛ إذ قال: "أطمع أن أغيِّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلِّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقرِّبهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها". (إبراهيم، مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٣). وفي هذه الكلمة إشارة إلى إصلاح (أغيِّر منهج البحث النحوي) وإشارة إلى تيسير (أرفع عن المتعلِّمين إصر هذا النحو). وأما جوهر دعوته، ومنهجه في تحقيق هذا الغرض فقد قام على نقد النحاة على حصرهم النحو في الإعراب، وتركهم وظائفه في تحقيق المعاني الكامنة في نفوس المتكلِّمين. يقول في ذلك: "فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرُّف أحكامها قد ضيَّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيَّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة". (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٨). ثم تحدَّث بعد ذلك عن غفلة النحاة عن تعليم النحو على نحو وظيفي، وإن لم يسمِّه وظيفياً. ويظهر هذا في قوله: "فطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسًّا بالإعراب، أو متَّصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية". (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: ١٨).

آثرنا أن نسمِّي هذه الدعوات دعوات إصلاح؛ لأنها تتوجه أكثر ما تتوجه إلى نقد النحاة ونظريات النحو نفسه، وإن تضمَّنت دعوة للتيسير على طلّاب النحو بهذا الإصلاح، ولكنَّها تختلف عن كتب وُضعت في نمط تعليمي، يسَّر فيها أصحابها ما كان عسيراً على الطلاب أَخْذُه من مطوَّلات النحو ومختصراته معاً. وتوجَّهوا بها إلى طلاب النحو مباشرة.

مفهوم التيسير:

تُستعمل مصطلحات الاختصار والتيسير والتبسيط والتجديد بما يشبه الترادف، والمفهوم الذي يبيِّنه كل واحد من اصحاب الدعوات، يكاد يكون مفهوماً واحداً يجمعها كلها. ولننظر الآن بعضاً من الكتب التي أراد بها أصحابها تيسير النحو على طلابه.

ألَّف خلف الأحمر (ت/١٨٠هـ) كتاباً مختصراً في النحو. وخلف الأحمر معاصر

لسيبويه، وقد اشتركا في أخذ النحو عن شيخ واحد هو يونس بن حبيب. يقول عز الدين التنوخي محقق كتاب خلف الأحمر (مقدمة في النحو): "وشاركه في أخذ النحو عن يونس بن حبيب أبو محمد اليزيدي، وسيبويه وقطرب" (خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص: ١٣). وقال أيضاً عن المقدمة: "ولعلَّها – إن صحَّت نسبتها لخلف – أن تكون أقدم ما أُلِّف في النحو من المختصرات، كما أن أقدم ما أُلِّف فيه من المطوَّلات كتاب سيبويه". (خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص: ٣). وكتب خلف الأحمر في مقدمة كتابه يقول: "لما رأيت النحويِّين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأهملوا ما يحتاج إليه المتعلِّم المتبلِّغ من النحو والطرق العربية، والمأخذ الذي يخفُّ على المتعلِّم حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلِّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلِّم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أَدَعْ فيها أصلاً ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها؛ فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النحو كله، مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألَّفها، وبالله التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل". (خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص: ٣٤).

كما ألَّف أبو جعفر النحّاس (ت/ ٣٣٨) كتاباً تعليمياً صغيراً جداً سمّاه: (التفاحة في النحو). وشرح حازم خنفر كتاب (التفاحة في النحو) ووصفه قائلاً: "فهذا شرح وجيز لمختصر في النحو للعلامة اللغوي أبي جعفر النحاس، أسماه (التفاحة في النحو) وهو متن فريد في عبارته، تُدرك مسائله على غير مشقَّة، مما يسهُل على طالب النحو فهمه، وقد اشتمل على التبويبات الأساسية بعيداً عن تفريعات المسائل التي قد تستشكل على المبتدئ". (حازم خنفر، إيناس الناس بشرح تفاحة أبي جعفر النحاس، ص: ٥). ووصف أحمد مختار عمر الكتاب أيضاً، فقال: " والكتاب صغير الحجم جداً إذ يقع في ثماني ورقات من مخطوطة المكتبة المتوكلية بصنعاء، ولكنه مفيد جداً؛ لأنه يحوي جميع مبادئ النحو وقواعده الرئيسية. وقد ساعده على الاختصار طرحه الخلافات النحوية واعتماده على اللغة الأدبية المشتركة وترك الخلافات اللهجية، وحذفه الشواهد وأسماء النحاة، واستبعاده المناقشات المنطقية والفلسفية. وقد خلا الكتاب – إلى جانب ذلك – من الأبواب غير العملية، مثل باب الاشتغال، وباب التنازع، بل تجاهل صيغة (أفعل به) في التعجُّب؛ وذلك لعدم اشتهارها". (البحث اللغوي عند العرب، ص: ١٥٥)

وكتب شوقي ضيف: "وظللت بعد ذلك أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو، وأقرِّبه من دارسيه بحيث يصبح مذللاً سائغاً لهم". (شوقي ضيف، تجديد النحو، ص: ٥)، وهو ما يعني أن تجديد النحو عنده، هدفه هو التيسير على طلاب النحو، وقد أراد بالتجديد هذا الاختصار، كما يذكر في موضع آخر أنه وضع ثلاثة أسس تذلل صعوبات النحو، فيقول: "أولها إعادة تنسيق أبواب النحو ... حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة الأبواب...، والأساس الثاني ... هو الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلِّم ومبنية ....، والثالث ألا تُعرَب كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحَّة نطقها". (شوقي ضيف، تجديد النحو، ص: ٥).

وثمة كتاب جدير بالنظر يحمل رأياً فريداً في مسألة تيسير النحو، لم أقف عليه ألا عند صاحب هذا الكتاب، كتاب (الكفاف) وهو يوسف الصيداوي. ذلك أنه يرى أن النحو لا يُيسر؛ إذ يقول: "تيسير النحو مقولة دائرة على ألسنة القوم؛ ففي مجامع اللغة (تيسير النحو)، وفي الندوات (تيسير النحو)، وفي الصحف والمجلات والإذاعات (تيسير النحو)، (يسِّروا النحو، يسِّروا النحو) والنحو لا يُيسَّر إلا إذا يُسِّر رسم الجوكاندة!! أو يُسِّرت السيمفونية التاسعة!!

كل عبارة خُطَّت في هذا السفر النحوي العظيم، إنما هي خيط لحمة، أو سدى، في ديباج نسيجه، فانظر ماذا تنسل وماذا تبتر؟! واعلم – أنك بما تفعل – إنما تقطِّع أوصال كائن حضاري، لو ملكت مثله أمة من الأمم الراقية لحرصت عليه حرصها على إنسان عينها، ولعاقبت مرتكب تيسيره، عقاب من يسيء إلى أمه!!". (الكفاف، ص: ١٨ – ١٩). ويرى الصيداوي أن الذي يمكن فعله من أجل التيسير على الطلاب؛ هو فصل القواعد عن النحو، وإعادة صياغتها. يقول في مُفتتح مقدمة الكتاب: موضِّحاً تفريقه بين القواعد والنحو، وتعريفه لكليهما، ثم يبيِّن دافعه لتأليف الكتاب، فيقول: "القاعدة قانون لغوي يعبِّر عن: (هكذا قالت العرب)، وأما النحو فَصَوَلان الفكر وجَوَلانه في القاعدة، وإعمال العقل والرأي فيها. فالنحو إذاً ليس هو القاعدة،

وإن كان يشملها". (يوسف الصيداوي. كتاب الكفاف. ص:). ثم يصف الكتاب قائلاً: "ما هذا الكتاب إلا نفي للنحو عن القاعدة، وتخليص لها من شرانقه، ثم صوغها من جديد، صوغاً إلى اللين أقرب، وإلى الإيجاز أدنى". (يوسف الصيداوي، الكفاف، ص: ٧).

وهذا نزر يسير مما كتب في التيسير او التجديد. وبالنظر إلى جملة الأقوال التي استعرضناها في دعوات الإصلاح والتيسير في هذا الفصل، نستطيع أن نقف عند عبارات ذات دلالة مهمة وقاطعة في دعوات علماء الأندلس لإصلاح النحو، وفي أقوال مؤلفي الكتب المختصرة والميسَّرة، ومحققي كتبهم وشرَّاحها، تؤكِّد أن الهدف من تعليم الطلاب النحو، ينبغي أن يكون لما يفيد في الكلام والكتابة فحسب. وهذا إنما يكون بتعليمه قواعد الضبط الإعرابي. وهذه العبارات هي:

- "هذه المسائل لا ترد على أحد أبداً في كتاب، ولا في كلام". (ابن حزم الأندلسي).
- "ومما ينبغي أن يُحذف من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً". (ابن مضاء القرطبي).
- "مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألَّفها". (خلف الأحمر).
- "وقد اشتمل على التبويبات الأساسية بعيداً عن تفريعات المسائل التي قد تستشكل على المبتدئ". (حازم خنفر يصف كتاب التفاحة في النحو).
- "وحُذف من الكتاب كل ما لا يفيد إعرابه صحة في النطق والأداء". (شوقي ضيف يتحدَّث عن كتابه: تجديد النحو).
- "ما هذا الكتاب إلا نفي للنحو عن القاعدة، وتخليص لها من شرانقه، ثم صوغها من جديد، صوغاً إلى اللين أقرب، وإلى الإيجاز أدنى". (يوسف الصيداوي).

وإذا نظرنا إلى ما اقتبسنا من كلام كل من خلف الأحمر وابن حزم وابن مضاء وشوقي ضيف، فإننا نجد أنهم يتفقون في وضوح على أن ما ينبغي أن يُتَعلَّم من النحو ما يفيد في النطق والكتابة. ولم يؤلِّف ابن حزم كتاباً في تيسير النحو يضع فيه تصوُّره لدروس النحو وكيفية تقديمها للطلاب. أما خلف الأحمر فقد وضع كتاباً يشتمل على دروس النحو كاملة غير منقوصة ولكنها مختصرة، ومبوَّبة بطريقة مختلفة نوعاً ما. غير أنه لم يقتصر في كتابه على ما يفيد في كتابة أو رسالة أو خطبة. ووضع ابن مضاء كتاباً بيَّنَ فيه آراءه فيما يجب أن يثبت، وما يجب أن يُغيرَّ من النحو، ولم يكن كتابه بمواصفات الكتاب التعليمي. ومع ذلك فقد كان أقرب إلى التزام الاهتمام بما يفيد نطقاً من خلف الأحمر، وإن لم يكن التزاماً كاملاً.

وأما كتاب (التفاحة في النحو) – كما وصفه محققه حازم خنفر – وكما رأيناه، فهو صفحات قليلة جداً تذكر كليّات في قواعد النحو للطالب ليقيس عليها، وقد أورد القواعد كاملة دون أن يختزل شيئاً غير بابي التنازع والاشتغال.

وأما كتاب (الكفاف) ليوسف الصيداوي فقد نهج نهجاً مختلفاً كما ذكرنا، وبُني على فصل القواعد عن النحو، وإعادة صياغتها.

ونستطيع بعد هذا الاستعراض أن نجيب عن السؤال الثاني:

ما الهدف من تعليم النحو، وتعلُّمه؟

الهدف من تعليم النحو، وتعلُّمه – وفق هذه الاستخلاصات – هو صون اللسان من خطأ الضبط الإعرابي. وهو الهدف نفسه الذي ذكره النحاة الأوائل من أن النحو أُنشئَ لصيانة الألسن من اللحن، لا سيما في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولم يقل عن النحو أصحابه الأوائل غير أنه علم يردُّ اللحّانين إلى حدود (كيف تقول العرب ذلك). غير أن ما تحدَّثنا عنه مما استجدَّ حديثاً من نظريات ومناهج ابتدعتها لسانيات النصَّ للنقد وتحليل النصوص والخطابات؛ مثل: (نحو النصِّ، واتِّساقه وتماسكه)، جعلت لدراسة النحو أهدافاً أخرى.

المبحث الثالث
النحو وإتقان اللغة العربية

خلصنا في الفصل السابق إلى أن النحو علم يردُّ اللحانين إلى حدود (كيف تقول العرب ذلك). ولكننا وجدنا في أزمنة لاحقة من يصف النحو بأنه العلم الذي يعوَّل عليه في تعلُّم اللغة العربية، وأنه هو الذي يطلق الألسنة بالصحَّة والفصاحة. وانتشر هذا الفهم وعمَّ، ووضع النحو في مكان ليس مكانه، وأُسند إليه فضل، ليس له. وكان من نتيجة ذلك أن أعداداً غير يسيرة من أساتذة اللغة العربية، والمهتمِّين بأمرها، يلوكون عبارات مضخَّمة لدور النحو في تعلُّم اللغة العربية. وقد ينزع بهم هذا الفهم لهذا الدور المزعوم إلى رفض كل محاولة لتخفيف عبء النحو على الطلاب. ولعلَّ واحداً من أكابر أساتذة النحو قد ساعد في ترسيخ هذا الفهم في كتابه

الذائع الشهرة، والمعدود واحداً من أعمدة كتب النحو الحديثة؛ إنه عباس حسن في كتابه النحو الوافي؛ إذ يقول: "وهذه اللغة التى نتخذها – معاشر المستعربين – أداة طَيِّعة للتفاهم، ونسخرها مركبًا ذلولا للإبانة عن أغراضنا، والكشف عما فى نفوسنا، ما الذى هيأها لنا، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها، ومَكَّن لنا من نظمها ونثرها تمكنهم منها، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحًا فصيحًا كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم، وإن كان ذلك منهم طبيعة، ومنا تطبُّعاً؟

إنه النحو؛ وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوى، وعماد البلاغىّ، وأداة المشرّع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعًا. (عباس حسن، النحو الوافي ص١و٢).

وأورد صاحب صبح الأعشى قولاً لضياء الدين بن الأثير عن دور النحو في تعلُّم العربية، جاء فيه: "الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجهل به نفسه ... ولذلك لم ينظم الشاعر شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتَّصفين بصفة الفصاحة والبلاغة ... لأنه إذا قيل: (جاء زيد راكبٌ) بالرفع، لو لم يكن حسناً إلا بأن يقال: (جاء زيد راكباً) بالنصب لكان النحو شرطاً في حسن الكلام، وليس كذلك". (القلقشندي، صبح الاعشى ج١، ص: ١٧٢). ولعل هذا الرأي ينقض حرفاً حرفاً قول عباس حسن: (وأطلق لساننا في العصور المختلفة صحيحاً فصيحاً)؛ لأن الصحة اللغوية يصنعها الصرف والمعجم لا النحو، والفصاحة كذلك تصنعها البلاغة لا النحو. كما يدحض رأي ابن الأثير قوله الآخر في وصف النحو بأنه: (سلاح اللغوي، وعماد البلاغي)؛ لأن سلاح اللغوي الصرف والمعجم، وسلاح البلاغي آلات البلاغة.

وتحدَّث ابن خلدون عن ملكة اللغة في مقدِّمته في فصل أطلق عليه: (فصل في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها)، فقال: "والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهي علم بكيفية، لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة، فهي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً، ولا يحكمها عملاً ... فإن العلم بصناعة الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس العمل. ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية، والمحيطين علماً بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين لأخيه أو ذي مودَّته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده، أخطأ فيه من الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يُجِد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي. ... وقد نجد بعض المَهَرَة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي". (مقدمة ابن خلدون، ج ٢، ص: ٣٨٥).

والرأي واضح وبيِّن وقاطع بمجانبة عباس حسن للصواب فيما نسبه للنحو من فضل؛ بل إن ابن خلدون ذهب إلى سخرية لاذعة من النحاة، اضطر إلى تخفيفها في العبارة الأخيرة: (قد نجد بعض المهرة)، ونحسب أن عباس حسن قد دفعته حماسته وحبُّه لعلم النحو إلى أن يفلت منه هذا الكلام غير الدقيق، أو ربما أراد الصرف في بعض ما قال، بحسبان أن الصرف يدخل في الكلام عن النحو عند بعضهم، وهذا أيضاً لا يشفع له شفاعة كاملة؛ إذا ماذا يقول عن البلاغة.

ومعلوم أن ملكة اللغة إنما تُكتسب بالاتصال الدائم الواعي بنماذجها العليا من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ثم من بعد ذلك نماذج صناعتها المتميزة من نظم ونثر. يقول يوسف الصيداوي صاحب كتاب (الكفاف): من كان يريد أن يحسن اللغة، فسبيله استظهار روائعها، لا قراءة النحو، واستظهار مسائله!! كل كتب النحو كلها كلها، من كتاب سيبويه ونازلاً، لا تعدل في موازين إحسان اللغة مثقال ذرة من: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ﴾ هود (٤٢) . وابن خلدون أيضاً لم يكتفِ بنفي إفادة النحو في إحسان اللغة العربية، وإنما أبان طريق إحسانها فقال: "ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن الكريم والحديث، وكلام السلف ومخاطبات فحول العرب في أشعارهم وأسجاعهم وكلمات المولَّدين أيضاً في سائر فنونهم". (ابن خلدون، المقدمة، ج٢، ص: ٣٨٤).

ونستطيع الآن أن نجيب مطمئنِّين إلى صحة إجابتنا عن السؤال الثالث:

هل يعني الإلمام الجيد بقواعد النحو إجادة اللغة العربية؟

يفيد الإلمام الجيد بقواعد النحو في

التمكُّن من ضبط الكلام والكتابة ضبطاً إعرابياً سليماً. وفي النقد وتحليل النصوص والخطابات، وبيان اتِّساقها وتماسكها، ولا يفيد شيئاً في تنمية ملكة اللغة، ولا إحسان استعمالها.

الفصل الرابع
فصل قواعد الضبط الإعرابي واختزالها

هذا هو الفصل الذي يناقش مقترحنا الأساسي، وهو اقتطاع جزء من النحو، هو قواعد الضبط الإعرابي، ثم اختزالها؛ لتكون هي المادة التي نصوغها في دروس تعليمية، وبرامج تدريبية لمن يستعملون اللغة العربية الفصحى في أعمالهم، ولا يعنيهم من النحو إلا الضبط الإعرابي، كالإعلاميين، والمعلمين والأساتذة والمدرِّبين، والأئمة والخطباء وطلاب العلم والمترافعين القانونيين، وكل من يريد أن يتعلَّم ضبط كلامه إعرابياً في وقت وجيز، وبوضوح تام وتركيز عالٍ، من غير أن يمرَّ بدورس طويلة وثقيلة، ليس هو في حاجة لها لتحقيق هدفه المباشر في تعلُّم الضبط الإعرابي.

والاختزالُ بحسب ما جاء في المعاجم، هو: الانفرادُ، والحَذْفُ، والاقتطاعُ. والكلمة لها معانٍ أخرى في المعاجم، ولكننا تخيرَّنا منها ما يناسب ما نحن فيه.

ونريد باختزال قواعد الضبط الإعرابي، استبعاد قواعد الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية، واستبعاد إعراب الجمل. وإثبات كل ما يعين على الضبط الظاهر؛ فالذي يريد أن يتحدَّث أو يكتب عربية سليمة الضبط، لا يعوقه في إنجاز ذلك، جَهله بتعليل أوجه الضبط، أو فلسفة التقعيد.

وبالنظر المتمعِّن الفاحص في علم النحو، نجده علماً واسعاً جداً، ذا أقسام يمكن استلالها منه لتصبح علوماً قائمة بذاتها. وقد سبقنا إلى هذه الفكرة يوسف الصيداوي في كتابه: (الكفاف)؛ فقد فصل قواعد اللغة العربية عن النحو، فمثَّل لنا سابقة لما نحن بصدده من انتزاع أقسام جزئية من النحو؛ بغرض التعليم والتدريب على ضبط الكلام إعرابيًّا.

ونحن نسعى في بحثنا هذا إلى وضع أسس نفصل بها قواعد الضبط الإعرابي عن النحو، أو ما قال عنه دعاة التيسير في عصورهم المختلفة: (ما يفيد في النطق والكتابة). ولا نسعى إلى فصل القواعد كلها كما فعل الصيداوي؛ إذ إن هدفينا مختلفان، ووسيلتينا متباينتان. فالصيداوي يرى أن الهدف من تعليم النحو هو معرفة قواعد اللغة التي هي جزء منه، ولذا فقد فصلها كاملة. كما نظر في صياغة هذه القواعد المتوارثة في كتب النحو، فرأى أنها جزء من مشكلة التعقيد، فأعاد صوغها في لغة سهلة، وبأوجز مما كانت عليه. لكن الهدف عندنا من تعليم النحو مبنيٌّ على هدف طالب النحو المتعجِّل غير المتخصِّص الذي يريد أن يتقن ضبط أواخر الكلمات، فينطق نطقاً سليماً إذا ما تكلَّم أو قرأ جهراً، وأن يكتب فيقيم كتابته على قواعدها السليمة في ما يعرب بالحروف، أو ينوَّن تنوين الفتح، ونحو ذلك. ونرى أن طالب النحو لهذا الغرض يمكن أن تُقدَّم له حزمة (قواعد الضبط الإعرابي) التي نتصوَّرها خفيفة مركَّزة يسهل فهمها وتطبيقها في سرعة، وبلا تبرُّم ولا شكوى.

وسنبني إستراتيجيتنا في استلال قواعد الضبط الإعرابي من علم النحو بالاستناد إلى ما توافر لنا من نتائج في هذه الدراسة، والتي كانت كما يلي:

- الهدف من تعليم النحو وتعلُّمه، هو صون اللسان من خطأ الضبط الإعرابي قي حدود ما سُمِّي (نحو الجملة)، وفهم القواعد الضرورية لاتِّساق النصِّ وتماسكه، في حدود ما سُمِّي (نحو النصِّ).
- الضبط الإعرابي ضروري في الكلام والكتابة؛ لأنه يُرسي المعنى التركيبي الأساسي.
- الإلمام الجيد بعلم النحو العربي يفيد في ضبط الكلام ضبطاً سليماً، وتحليل النصوص والخطابات من زاوية الاتِّساق والتماسك، ولا يفيد شيئاً في تعلُّم اللغة، ولا إحسان استعمالها.
- السبيل إلى إحسان استعمال اللغة، هو مصاحبة القرآن والحديث، وأمهات كتب الأدب واللغة، ودواوين الشعر.

إستراتيجيات الاختزال:

ونريد بإستراتيجيات الاختزال، الخطوات الفنية لتحديد ما هو ضروري لضبط الكلام والكتابة. ويقتضينا ذلك أن نستعرض خريطة النحو العربي كاملة، ثم نستخلص منها قواعد الضبط اللغوي، وفق قاعدتنا الذهبية (ما لا يضر الجهل به في كتابة أو نطق).

o استبعاد دروس النحو التي لا تفيد في كتابة أو نطق.

إن في منظومات تعليم النحو، أو كتبه دروساً كاملة، لا يضرُّ الجهل بها في نطق أو

كتابة، مثل: التنازع والاشتغال

o **استبعاد الإعراب التقديري.**

إذ لا يضر الجهل به في سلامة النطق أو الكتابة، مثل:

- الحركات المقدرة (بسبب التعذر أو الثقل أو اشتغال المحل بحركة المناسبة أو الحكاية أو حرف الجرّ الزائد ...).
- المحذوفات المقدَّرة من أسماء وأفعال وحروف.
- التقدير في المبنيات.

o **استبعاد الإعراب على المحل:**

كونه أمر تحليلي، لا ينعكس في علامات إعراب أصلية ولا فرعية، ومثاله: إعراب الجمل، وإعراب المبنيات.

o **اختيار وجه واحد مما يجوز فيه أكثر من وجه:**

يكفي لمتعلم النحو المتعجِّل، وغير المتخصِّص أن يعرق وجهاً واحداً يضمن له السلامة الإعرابية، ومثاله: إعمال المشتقات وإهمالها وما يترتب على الأسماء بعدها. ما يجوز فيه الرفع والنصب في المستثنى.

o **معالجات خاصة واستثناءات:**

ثمة ظواهر تتغير بموجبها علامات الإعراب الأصلية. حالات خاصة، ومثالها: البناء العارض في المنادى مثلاً، أو في النعت المقطوع؛ فالاسم فيه يتراوح بين الإعراب والبناء. التقاء الساكنين والعلامات الطارئة المُلغِية لحركة الإعراب الأصلية.

هذه بعض نماذج لإستراتيجيات اختزال دروس النحو التقليدية في قواعد الضبط الإعرابي بالحركات الظاهرة، أو الحروف، واستبعاد كل ما لا يؤثر الجهل به في نطق أو كتابة.

ونستطيع الآن أن نجيب عن السؤال الرابع:

ماذا يكفي من قواعد النحو لمتعلِّم يريد أن يكتب ويتكلَّم لغة مضبوطة إعرابياً فحسب؟

تكفي قواعد الضبط الإعرابي للمتعلم الذي يريد أن يكتب ويتكلَّم لغة مضبوطة إعرابيًّا. ووفق هذه الإستراتيجيات نستطيع أن نحددها ونعزلها عن بقية قواعد النحو، ونحتزلها أيضاً في ضوء هذه الإستراتيجيات

خاتمة

الآن وقد أنهينا هذا البحث بإستراتيجيات لاستلال قواعد الضبط الإعرابي من علم النحو، فإننا إنما نطمع في أن يتبنّى المعنيُّون من رجال الإعلام – وغيرهم ممن يريدون من دراسة النحو النطق والكتابة الصحيحين – نتائج بحثنا هذا، ليصوغوا وفقها برامج تدريبية لتدريب منسوبيهم.

ونأمل ألا يظنَّ ظانٌّ أننا نريد تخريب النحو؛ أو – في الأقل – أن نصرف عنه الناس حين يجدون الأخفَّ الأسرع. لا، بل إننا نحسب أننا ننفع النحو نفسه بصيانته من محاولات التيسير الكثيرة غير الموفقة، ونخلِّصه للطلاب المتخصِّصين فيه؛ ليمتِّعوا أنفسهم بالدراسة العميقة لفكر بديع، ومُنْتَج من أعظم ما أنتج العقل العربي، ويعملوا فيه عقولهم برياضات ذهنية، وقياسات منطقية وألغاز أبدعتها عقول يشهد لها التاريخ بالسعة والنفاذ.

المراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تقديم وتعليق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، القاهرة، دت.
- ابن حزم، أبو محمد على بن أحمد. الإحكام في أصول الأحكام، ج٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون، ج٢، ط١، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ٢٠٠٤.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج٥، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دت،
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصاحبي، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف. بيروت. ١٩٩٣م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب، دار صادر، بيروت، دت.
- الأحمر، خلف. مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١.

- الأفغاني، سعيد. نظرات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩.
- الأندلسي، ابن حزم. رسالة مراتب العلوم – رسائل ابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٣.
- الجابري، محمد عابد. التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مقالة pdf
- حمداوي، جميل. محاضرات في لسانيات النصّ. كتب موقع الألوكة. ٢٠١٥
- خطابي، محمد. لسانيات النصّ. امركز الثقافي العربي. بيروت. ١٩٩٣م.
- الزجاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٢.
- الصيداوي، يوسف. الكفاف، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩
- الطنطاوي، محمد. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. دار المعرف. القاهرة. ط ٢. ١٩٩٥م.
- عبده، داود. نحو تعليم اللغة العربية وظيفيًّا.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. النحو والدلالة. دار الشروق. القاهرة. ٢٠٠٠م.
- علي، نبيل ونادية حجازي. الفجوة الرقمية. عالم المعرفة. الكويت. ٢٠٠٥م.
- الفاسي، عبد القادر الفهري. اللسانيات واللغة العربيية. دار توبقال. ط ٣. ١٩٩٣م.
- الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥.
- القرطبي، ابن مضاء. الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، دت.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، ١٩٢٢.
- بشير، محمد. مجلة القسم العربي. جامعة بنجاب، لاهور. باكستان. العدد الحادي والعشرون. ٢٠١٤م.
- جورج، يول. التداولية، ترجمة قصي العتباني، دار الأمان، الرباط، ٢٠١٠.
- حسن، عباس. انحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤.
- خنفر، حازم. إيناس الناس بشرح تفاحة إبي جعفر النحاس، نشر ٢٠١٢، من موقع المكتبة الوقفية، http://waqfeya.com/book.php?bid=١٠٣١٦
- ضيف، شوقي. تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، دت.
- عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط٦، القاهرة، ١٩٨٨.
- المتوكّل، أحمد. الخطاب وخصائص اللغة العربية.
- المتوكّل، أحمد. الوظائف التداولية في الغة العربية.
- المسدي، عبد السلام. الأسلوب والأسلوبية. الدار العربية للكتاب. طرابلس. ليبيا. ط ٣. دت.
- مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤.
- النحاس، أبو جعفر. التفاحة في النحو، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥.